

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية لشركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") والقوائم المالية المجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تشمل القوائم المالية للشركة الأم والقوائم المالية المجمعة للمجموعة (معاً "هذه القوائم المالية"):

- قوائم المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- قوائم الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قوائم التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قوائم التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول هذه القوائم المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة صلالة لخدمات الموائى ش.م.ع.ع. (تابع)

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

أمر المراجعة الرئيسي

- تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ "الإجراءات" (الشركة الأم والمجموعة)

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهادات وتقديرات شخصية؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراجعة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجرها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول هذه القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية المجموعة والشركة الأم والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة والشركة الأم أعمالها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

أمر المراجعة الرئيسي

تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ "الإجراءات" (الشركة الأم والمجموعة)

شملت إجراءات المراجعة الخاصة بنا ما يلي:

- إجراء مناقشات مع الإدارة وفهم آلية المجموعة في تحديد عقود الإيجار.

- تقييم السياسات المحاسبية المطبقة وفق ما يسمح به المعيار.

- تقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم المطبقة لتحديد التزامات الإيجار مع مدخلات من متخصصي التقييم لدينا.

- التحقق من دقة وإكمال بيانات الإيجار الأساسية بمطابقة الإجراءات مع العقد الأصلي أو غيرها من المعلومات الداعمة، والتأكد من الصحة والدقة الحسابية لحسابات معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ لكل عقد إيجار من خلال إعادة حساب التعديل المتوقع للمعيار رقم ١٦.

- تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في القوائم المالية مناسبة في ضوء متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ "الإجراءات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء".

أصبح معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ ساري المفعول لفترة التقرير الحالية. قامت الشركة بتغيير سياساتها المحاسبية وأجرت عليها تعديلات بموجب الطريقة المعدلة بأثر رجعي.

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦، أدرجت المجموعة التزامات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التي سبق تصنيفها على أنها "عقود إيجار تشغيلية" بموجب مبادئ معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. تم قياس هذه الالتزامات بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر كما في ١ يناير ٢٠١٩. طبقت طريقة معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد معدل فائدة ضمني في عقد الإيجار بسهولة.

تم قياس أصول حق الاستخدام بمبالغ مساوية للالتزامات الإيجار، وتم تعديلها حسب مبلغ أي مدفوعات إيجارية مدفوعة مقدماً أو مستحقة فيما يتعلق بهذا الإيجار المدرج في الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

تتعلق عقود الإيجار أساساً باتفاقيات الامتياز الخاصة بمرافق محطة الحلويات في ميناء صلالة ومرافق محطة الشحن العامة بشروط مماثلة وكذلك استئجار السيارات والمكتب.

وقمنا بالتركيز على تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ لأن حساب التزام الإيجار وأصول حق الاستخدام ينطوي على قواعد جديدة، وعمليات جديدة لجمع البيانات، واجتهاد الإدارة المتعلق بمعدل الخصم.

السياسة المحاسبية للإيجار مبينة في الإيضاح رقم ٤ (ث). وتم تضمين إيضاحات إفصاحات متعلقة بعقود الإيجار في الإيضاح رقم ٢٣.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير التحليل ومناقشة الإدارة (ولكنها لا تتضمن هذه القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول هذه القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة هذه القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع هذه القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيها - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤوليات الإدارة حول هذه القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يرغبون في تصفية الشركة الأم والمجموعة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة الأم و/أو المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة الأم و/أو المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في هذه القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تنفع الشركة الأم و/أو المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام لهذه القوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت هذه القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

كما نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لمجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة هذه القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، فإننا نقر بأن هذه القوائم المالية قد تم إعدادها وتلتزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.

PricewaterhouseCoopers



حسام النافلي
مسقط، سلطنة عمان

١٦ فبراير ٢٠٢٠